منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 343، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

المسائل المنبثقة عن أعمال الدورة ١٠٩ (٢٠٢١) لمؤتمر العمل الدولي:

متابعة القرار بشأن نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود

غرض الوثيقة

ينص النداء العالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في القسم الأول من دورته ١٠٩ (حزيران/ يونيه ٢٠٢١)، على أنه "لا بد لمنظمة العمل الدولية (...) من أن تضطلع بدور ريادي مع هيئاتها المكونة في النظام الدولي من حيث دفع عجلة انتعاش من أزمة كوفيد-١٩ متمحور حول الإنسان، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود. وبفضل تنفيذ مركّز ومعجّل لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية، ستعزز المنظمة دعمها لجهود الانتعاش التي تبذلها الدول الأعضاء وتحشد دعم المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى وتساهم في الوقت نفسه مساهمة نشطة في جهود منظومة الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠".

وتعرض هذه الوثيقة، لنظر مجلس الإدارة، إجراءات المتابعة التي يمكن أن يتخذها المكتب من أجل دعم الهيئات المكونة بصورة فعالة في استراتيجياتها الوطنية للانتعاش وتعزيز الدعم الدولي واتساق السياسات سعياً نحو تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان من جائحة كوفيد-١٩ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف الاستراتيجية.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميع النتائج.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: انظر الفقرة ٣٩ (ز).

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب نائب المدير العام المعني بالسياسة العامة.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.340/POL/6؛ الوثيقة GB.341/POL/4؛ الوثيقة GB.341/INS/8؛ القرار ILC.109/Resolution I.

مقدمة

١. يحدد النداء العالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود (النداء العالمي)، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في القسم الأول من دورته ١٠٩ (حزيران/ يونيه ٢٠٢١)، التدابير السياسية التي يمكن أن تتخذها الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بهدف تقوية جهودها الجارية للتصدي للأزمة وتعزيز انتعاش متمحور حول الإنسان والإسهام في الوقت نفسه في رسم معالم عالم ما بعد الأزمة يتسم بالشمولية والاستدامة والقدرة على الصمود. ويدعو النداء منظمة العمل الدولية، استناداً إلى إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩ (إعلان مئوية منظمة العمل الدولية)، إلى استخدام جميع وسائل عملها لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات انتعاش لا تترك أحداً خلف الركب، بما في ذلك عن طريق الاضطلاع بدور الريادة وتعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى في النظام متعدد الأطراف.

٢. واتساقاً مع ذلك الطموح، تعرض هذه الوثيقة الخطوط الاستراتيجية الرئيسية للعمل الذي يقترحه المكتب من أجل دعم الهيئات المكونة في إنفاذ النداء العالمي وزيادة مستوى واتساق الدعم متعدد الأطراف لاستراتيجيات الانتعاش المتمحور حول الإنسان. وتهدف المتابعة التي يقترحها المكتب إلى تركيز الجهود وبناء تآزرات ضمن النظام متعدد الأطراف بغية تحقيق الأثر الأقصى.

السياق الحالي للانتعاش العالمي

٣. شهد الاقتصاد العالمي زيادةً حادةً في النمو في عام ٢٠٢١، مقارنة بالسنة السابقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أنه سيشهد نمواً بمقدار ٦ في المائة عام ٢٠٢١ و٤,٩ في المائة عام ٢٠٢٢، بعد أن عانى من انكماش بنسبة ٣,٢ في المائة عام ٢٠٢٠. بيد أن هذه القيم الإجمالية المشجعة ترافقها فروقات كبيرة في الأداء وفي الآفاق بين البلدان والعوامل الديموغرافية، كما ترافقها مخاطر وحالات انعدام يقين كبيرة. ومن المتوقع أن تعود مستويات الناتج المحلي الإجمالي إلى ما كانت عليه قبل الأزمة في عام ٢٠٢٢ في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين سيبقى الناتج المحلي الإجمالي متخلفاً عن هذه المستويات في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، بنسبة ٣,٨ في المائة و٦,٧ في المائة على التوالي.[١] وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تصل البطالة العالمية – التي استقرت عند ١٨٧ مليون شخص عام ٢٠١٩ – إلى ٢٢٠ مليون عام ٢٠٢١ و٢٠٥ مليون عام ٢٠٢٢.[٢] أما جوانب القوة العاملة التي تضررت أشد الضرر من الأزمة – لا سيما النساء والشباب والأشخاص الذين يعملون في القطاعات الأكثر تضرراً في النشاط الاقتصادي – فسيستمر تمثيلها بشكل غير متناسب في هذه الأرقام.

٤. وجميع ما سبق ذكره هو دليل على انتعاشٍ غير متساوٍ وغير مؤكد ويتسم بالهشاشة دون أن يكون متمحوراً حول الإنسان. وإذا واصل العالم سيره على هذا الطريق، فمن المرجح أن يترك أعداداً كبيرةً من البلدان والأشخاص متخلفين أكثر عن الركب بدلاً عن المضي قدماً نحو تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠). وأسباب هذا "التباين الكبير" في الأوضاع في عملية الانتعاش معترف بها تماماً ويتزايد تناولها أكثر فأكثر في النقاشات السياسية الدولية.[٣]

٥. أولاً، يدل الوصول غير المتكافئ إلى لقاحات كوفيد-١٩ على أن البلدان تواجه أوضاعاً مختلفةً للغاية في سعيها نحو إعادة فتح أماكن العمل ومعاودة النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن الإجراء الدولي الرامي إلى إتاحة اللقاحات عالمياً أن يكون عنصراً رئيسياً في السياسات الهادفة إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان.

---

[١] تقديرات منظمة العمل الدولية المستندة إلى بيانات من Economist Intelligence Unit وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة.

[٢] انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2021*.

[٣] انظر على سبيل المثال، كريستالينا جورجيفا، "اجتناب التباعد الكبير: مفترق في طريق الاقتصاد العالمي"، مدونة صندوق النقد الدولي، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٢١.

٦. ثانياً، تدل الفروقات الكبيرة في الحيز المالي المحلي والوصول إلى الأسواق المالية الدولية الموجودة بين البلدان على أن لدى بعضها نطاقاً أوسع بكثير من غيره من أجل تحفيز الانتعاش الاقتصادي ودعمه. وأثناء الأزمة، مثلت التدابير التحفيزية نسبة ١٦,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين مثلت ٤,٢ في المائة و١,٧ في المائة فقط في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض على التوالي. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مستويات الدَين العام ارتفاعاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، تواجه البلدان ذات الدخل المنخفض تهديداً وشيكاً بالوقوع في أزمة دين، حيث يعاني ٣٥ بلداً منها بالفعل من مديونية حرجة أو يواجه خطر التعرض لها. وتجعل هذه الظروف البرنامج الدولي بشأن تمويل التنمية يكتسي أهمية بالغة في عملية الانتعاش.

٧. وتجدر الإشارة إلى أن عاملَي الخطر المذكورين أعلاه هما تراكميان في أثرهما بصورة عامة؛ فالبلدان ذات اللقاحات غير الكافية هي أيضاً البلدان ذاتها التي تعوزها الحاجة إلى الموارد المالية والعكس صحيح. وهناك عامل خطر ثالث يزداد بروزه أكثر فأكثر، يبدو أنه يعمل بطريقة مختلفة ضمن البلدان وما بينها. ويتجلى في العقبات التي تواجه إعادة تفعيل عددٍ من سلاسل التوريد والإمداد عند معاودة النشاط الاقتصادي: ذلك أنّ أشباه الموصلات والغاز الطبيعي والمنتجات الغذائية والأجهزة المنزلية وكذلك الأجهزة المتعلقة باللقاحات بحد ذاتها، قد واجهت أوجه قصور في التوريد والإمداد. ويبقى السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كانت هذه العقبات ظواهر مؤقتة أم سيكون لها أثارٌ طويلة الأجل في سياق إعادة هندسة سلاسل التوريد والإمداد.

٨. وتُطرح أسئلة مشابهة حول ما إذا كانت الطريقة التي اعتمدت وفقها التدابير والممارسات أثناء الجائحة سيجري عكسها أو تعديلها أو المحافظة عليها أثناء الانتعاش وما بعده. وينطبق ذلك بأوضح صورة على العمل عن بُعد، إلا أنه يمتد ليشمل أنماط الاستهلاك وتغير التفضيلات الاجتماعية والسياسات والممارسات التي اعتمدت فيما يتعلق باللقاح ومكان العمل، إذ يمكن أن تسهم جميعها في مفهوم "الاعتيادي الجديد" الذي ما يزال مفهوماً بعيد المنال، على الرغم من تكاثر الحديث عنه منذ ما يزيد على ١٨ شهراً.

٩. وتسلّط هذه الاعتبارات مجتمعة التركيز على الضرورة الحتمية الملحّة لاتخاذ إجراءات منسقة وطنياً ودولياً بهدف تسريع تنفيذ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية حسب الأسلوب المحدد في النداء العالمي.

◄ إنفاذ النداء العالمي من أجل اتخاذ الإجراءات

١٠. لا يغفل عن مجلس الإدارة أنه قد حدد بوضوح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ بهدف تنفيذ إعلان المئوية في الظروف التي خلقها كوفيد-١٩. وقد جرى التفاوض بشأن النداء العالمي واعتماده بمراعاة هذه الأهداف، لذلك فهو مصدر ينبثق عنه مزيد من الإرشاد والزخم من أجل تنفيذ برنامج العمل والخطة الاستراتيجية. ويعقب ذلك أن إنفاذ النداء العالمي من أجل اتخاذ الإجراءات يخلّف انعكاسات على أنشطة منظمة العمل الدولية في ظل النتائج السياسية الثماني كلها في برنامج العمل لفترة السنتين المقبلة، وعلى الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن تنفيذه أن يبدو وكأنه يدعو إلى تركيز رسم السياسات في المجالات المعنية وإلى الحشد الأمثل للموارد واستخدامها، بما في ذلك عن طريق شراكات التمويل الطوعي، وإلى إطلاق مبادرات جديدة في المجالات الواردة أدناه.

الفرص المتاحة أمام وضع السياسات

١١. من المقترح اتخاذ إجراءات من أجل تحسين بحوث وأدوات المكتب بشأن تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة واستحداث عمالة منتجة والحد من الفقر. وسيتضمن ذلك تعزيز تحليل منظمة العمل الدولية لانعكاسات التنفيذ المعجّل لأهداف التنمية المستدامة على العمالة والسياسة الاجتماعية والمساعدة على تعزيز الميزات الاقتصادية للاستثمارات الغنية بالوظائف، لا سيما في الاقتصادات الرقمية والخضراء، وللانتقال العادل نحو استدامة بيئية، مع إيلاء اهتمام خاص للاقتصاد الريفي.[٤] وستكون البحوث بشأن العلاقة بين العمل اللائق والاقتصاد الرقمي بحاجة إلى توسيع نطاقها، بما في ذلك جوانبها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وريثما تتبلور نتائج المناقشة العامة بشأن المهارات والتعلم المتواصل المزمع إجراؤها أثناء القسم الثاني من الدورة ١٠٩ لمؤتمر العمل الدولي (تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١)، التي سترشد عمل المكتب في السنوات المقبلة، يستطيع

[٤] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(أ) و١٤(ز).

المكتب أن يسرّع نشاطه بشأن تقييمات فجوة المهارات دعماً لاستحداث العمالة المنتجة في القطاعات ذات الأولوية وفي الاقتصادات الرقمية والخضراء.[٥] وسيواصل المكتب استثماره في الأدوات المعرفية والتحليلية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد من أجل تسهيل عمليات الانتقال الاقتصادية وانتعاش غني بالوظائف.[٦] ومن المحتمل أن يشمل ذلك قطاعات فرعية محددة تكون إما متضررة بشدة من عمليات الإغلاق بسبب كوفيد-١٩ (مثل السياحة والنقل) أو ستكون هامة بالنسبة إلى الانتعاش (مثل الزراعة والبناء والتصنيع).

١٢. بالإضافة إلى ذلك، من المقترح أن يضع المكتب نهجاً شاملاً وابتكارياً ومتكاملاً للحد من انتشار السمة غير المنظمة وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم إلى جانب برامج عمل عملية على المستوى القطري.[٧] وسيكون ذلك بالترافق مع غيره من الإجراءات في إطار متابعة مناقشة المؤتمر بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل المزمع عقدها أثناء القسم الثاني من الدورة ١٠٩ لمؤتمر العمل الدولي (تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١)، متسماً بالاهمية في هذا السياق. وفي ضوء العدد الكبير الذي يضمه النداء العالمي من الإشارات المرجعية إلى الإنتاجية والقدرة على الصمود، يمكن أن يزيد المكتب من تطوير نهجه استناداً إلى تعزيز النظم الإيكولوجية للانتاجية من أجل العمل اللائق. وبإمكان المكتب أن يوفر مشورة تقنية محسَّنة من أجل دعم قدرة مشاريع الأعمال على الصمود وتهيئة بيئة مؤاتية للابتكار ونمو الإنتاجية والمنشآت المستدامة، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، مع الاعتراف بالدور المهم الذي تضطلع به المنشآت المستدامة بوصفها مولّدة للعمالة الجيدة وحافزة للابتكار والعمل اللائق.[٨]

١٣. ومن المقترح أيضاً أن يعمق المكتب عمله بشأن السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك من أجل تعزيز نظم السلامة والصحة المهنيتين، بالتوازي مع مراعاة الأولويات بالنسبة إلى أماكن العمل غير المنظمة والمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والقطاعات المعرضة للخطر. ويتضمن ذلك مواجهة مخاطر السلامة والصحة المهنيتين الحالية والمخاطر الجديدة التي برزت بسبب جائحة كوفيد-١٩ والتدابير التي اتخذت من أجل الحد من انتشارها في أماكن العمل، بما في ذلك التلقيح.[٩]

١٤. ويمكن أن يجري المكتب تحليلاً معمقاً للديناميات الجديدة لأسواق العمل في أعقاب الجائحة.[١٠] ولا بد أن يشمل ذلك إعداد وتوفير إرشاد قائم على الأدلة بشأن وضع استراتيجيات ابتكارية وتنفيذها بغية توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كي تشمل مختلف أشكال ترتيبات العمل التي ازدادت أثناء الجائحة.[١١]

١٥. وفي جميع هذه المجالات، سترشد معايير العمل الدولية عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة والتوعية.

مجالات عمل منظمة العمل الدولية

تتبع التقدم المحرز نحو انتعاش متمحور حول الإنسان

١٦. نشرت منظمة العمل الدولية في الفترة ما بين آذار/ مارس ٢٠٢٠ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ سبعة أعداد من سلسلة *مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-١٩ وعالم العمل*، قدمت فيها بيانات عن أثر الجائحة على عالم العمل عن طريق استخدام تقنيات "تنبؤ" ابتكارية. وقد جذب المرصد الكثير من الانتباه والاهتمام من جانب وسائل الإعلام العامة وبين الهيئات المكونة بصفته مساهمة هامة وذات حجية في فهم آثار كوفيد-١٩ وأساساً لوضع السياسات الرامية إلى الاستجابة إليها. وفي الوقت نفسه، وفّرت منظمة العمل الدولية مركز معلومات على شبكة الانترنت بشأن الاستجابات السياسية القطرية، يهدف إلى جمع وتقاسم المعلومات الواردة من الدول الأعضاء عن إجراءاتها السياسية في سياق الجائحة. كما حظي هذا المركز بتقبل جيد بصفته مورداً قيّماً للهيئات المكونة.

---

[٥] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(أ) و١٤(ب).

[٦] النداء العالمي، الفقرة ١٤(د).

[٧] النداء العالمي، الفقرة ١٤(و).

[٨] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(أ) و١٣(ب).

[٩] النداء العالمي، الفقرة ١٣(د).

[١٠] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(د) و١٤(ح).

[١١] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(ب) و١٤(ج).

١٧. وسيواصل المكتب نشر سلسلة المرصد واستضافة مركز المعلومات أثناء عملية الانتعاش، وسيجري إضافات وتعديلات في ضوء تطور عملية الانتعاش والسياسات المتعلقة به. وعلى سبيل المثال، سيغدو من المفيد عرض المسائل المتعلقة بسياسة التلقيح والعمل.

١٨. بالإضافة إلى ذلك، من المقترح أن ينشئ المكتب إطار تتبع شاملاً لعملية الانتعاش، من أجل رصد المؤشرات الرئيسية لسوق العمل على المستوى الوطني وتقديم معلومات عما كانت تقوم به البلدان عن طريق توثيق الاستجابات السياسية وتحليل مقارن للسياسات. ومن شأن إطار التتبع أن: يمكّن المكتب من إجراء تقييمات قائمة على الأدلة لكمية ونوعية الانتعاش وشموليته الاجتماعية على المستوى القطري وفحص سبل تحسين استراتيجيات الانتعاش، من منظور متمحور حول الإنسان؛ يسهّل تقاسم المعارف بين الهيئات المكونة وغيرها. وستكون المعارف والتحليلات الناتجة عن هذه العملية مدخلات إضافية من أجل أعداد المرصد المستقبلية.

الحوار الثلاثي من أجل وضع استراتيجيات انتعاش وطنية متمحورة حول الإنسان

١٩. أياً كانت المسائل العالمية التي تؤثر على عمليات الانتعاش، فإن كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية تواجه التحديات والفرص الخاصة بها وستقرر كيف ستتعامل معها. علاوة على ذلك، فإن إعداد عملية صنع السياسة الوطنية من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان وتنفيذها في نهاية المطاف لا بد من أن يكون متجذراً بعمق في الحوار الثلاثي الجوهري على المستوى القطري بهدف ضمان الملكية والشرعية والتطبيق العملي.

٢٠. ولهذه الأسباب، وبناءً على المثال المتخذ من الحوارات الوطنية التي شملت زهاء ١٢٠ دولةً عضواً والتي أطلقت مبادرة مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، يُقترح حالياً دعوة الدول الأعضاء إلى إجراء حوارات وطنية بشأن انتعاش متمحور حول الإنسان بهدف بناء استراتيجيات قطرية مستلهمة من النداء العالمي.[١٢]

٢١. وسوف يسهل المكتب ويدعم، في حدود إمكانياته، عمليات الحوار هذه لكنها ستعتمد بشدة على اهتمام الهيئات المكونة المعنية بصورة مباشرة ومشاركتها النشطة فيها. وفي حال لاقى المقترح قبولاً من جانب مجلس الإدارة، يمكن أن يبدأ المكتب بالدعوة إلى الحوارات الوطنية عن طريق إرسال دعوة مرفقة بوثيقة تحدد المسائل المطروحة إلى الدول الأعضاء. ويمكن أن يُدرج تقدّم الحوارات وحصيلتها في مركز المعلومات وإطار التتبع الجديد المشار إليه في القسم السابق، مع احتمال إعداد وثيقة توليفية كي يناقشها مجلس الإدارة في تاريخ لاحق. وفي حال تحقق هذا الأمر، قد يكون من المفيد دعوة عدد من الهيئات المكونة الوطنية من أجل تقاسم خبراتها بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة.

تمويل الانتعاش المتمحور حول الإنسان

٢٢. أدى حجم الإنفاق العام الذي لم يسبق له مثيل حتى الآن في إطار الاستجابة لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ ومدى احتياجات الاستثمار المستقبلية وتوزيع التمويل المتاح بصورة غير متكافئة للغاية، إلى وضع مسألة تمويل الانتعاش بشدة تحت المجهر. والنقاش بشأن التمويل أقدم عهداً من الجائحة. إذ تحدد خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عام ٢٠١٥ إطاراً عالمياً يكفل أن تتسق جميع التدفقات المالية مع تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة في برنامج عام ٢٠٣٠. ويحدد إعلان مئوية منظمة العمل الدولية برنامج استثمار في ثلاثة مجالات حاسمة بالنسبة إلى مستقبل العمل، وهي: الناس وقدراتهم؛ وظائف المستقبل؛ مؤسسات العمل.

٢٣. وتتمثل المعضلة التي تواجه الدول الأعضاء بصورة فردية والمجتمع الدولي بصورة جماعية، في أنه في وقت أصبحت فيه الطلبات على التمويل أكبر من أي وقت مضى على وجه الاحتمال - من أجل الانتعاش الاقتصادي والوظائف واللقاحات والصحة العامة والحماية الاجتماعية والمناخ والتعليم والتدريب والتوصيلية الرقمية والكثير غيرها - بات من المرجح أن يواجه توفير هذا التمويل قيوداً شديدة.

٢٤. ومن باب الاستجابة لذلك، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/ مايو ٢٠١٥، بالاشتراك مع رئيسي وزراء كندا وجامايكا، المبادرة بشأن التمويل من أجل التنمية في زمن كوفيد-١٩ وما بعده، بهدف زيادة تمويل التنمية المستدامة ووضع مسائل التمويل في صميم البرنامج السياسي العالمي في سياق الانتعاش من كوفيد والتنمية المستدامة. وبعد ذلك، وافق مجلس حكام صندوق النقد الدولي في آب/ أغسطس ٢٠٢١ على تخصيص عام غير مسبوق لحقوق السحب الخاصة قدره ٦٥٠ مليار دولار أمريكي من أجل دعم قدرة الاقتصاد العالمي على

[١٢] النداء العالمي، الفقرات ١٣ و١٣(ه) و١٤(ه).

الصمود والاستقرار ومساعدة الاقتصادات الضعيفة. والمشكلة السياسية الرئيسية في هذه المرحلة هي معرفة كيف سيوجه المستلمون الأوليون للتمويل الذي وفره إصدار حقوق السحب الخاصة نحو تلك البلدان والغايات التي تحتاج إليه أمس الحاجة. وتشتمل تلك العملية على تعقيدات تقنية كبيرة، لكن يمكن تحقيق الهدف عن طريق مرفق الصندوق الاستئماني للحد من الفقر وتحقيق النمو، الذي يوفر قروضاً بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل، وعن طريق آليات أخرى مثل الصندوق الاستئماني للقدرة على الصمود والاستدامة، الذي تجري مناقشته حالياً.

٢٥. ومن أجل الدفع قدماً بأهداف النداء العالمي، سيكون من الحاسم على ما يبدو أن تمارس منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة نفوذها على أكمل وجه بهدف ضمان التمويل على المستوى المطلوب من أجل جعل الانتعاش المتمحور حول الإنسان واقعاً ملموساً، عن طريق وسائل من بينها إدراج أهداف النداء العالمي بصفتها "عوامل حاسمة كلية" في اختصاصات آليات التمويل المتفق عليها. وهذا هو السياق الذي اضطلعت فيه منظمة العمل الدولية بدورٍ نشطٍ في المبادرة بشأن التمويل من أجل التنمية في زمن كوفيد-١٩ وما بعده، بما في ذلك عن طريق قيادتها للمجموعة الثانية المعنية بالاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، في مجالات الحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والأطفال والشباب والصحة والتعليم وحقوق الإنسان. وبتلك الصفة، عملت منظمة العمل الدولية مع الأمين العام للأمم المتحدة على تنظيم حدث رفيع المستوى بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أدرج الموجز السياسي الذي أعده الأمين العام للاجتماع، مقترحاً عن العامل المسرّع العالمي من أجل الوظائف والحماية الاجتماعية، بهدف استحداث ما لا يقل عن ٤٠٠ مليون وظيفة جديدة، بصورة رئيسية في الاقتصادات الخضراء واقتصاد الرعاية، وتوسيع أرضيات الحماية الاجتماعية كي تشمل حوالي ٥٠ في المائة من الأشخاص غير المشمولين بها حالياً.[١٣] وقد أشار إلى أنه يمكن توليد الاستثمارات المطلوبة من مجموعة موارد محلية ودولية، مبرزاً الحاجة إلى أن تكون الحماية الاجتماعية والانتقال العادل موضع تركيز عند تخصيص التمويل الإضافي، بما في ذلك حقوق السحب الخاصة.

٢٦. ويشير السياق والعمليات المذكورة أعلاه إلى أنه لا بد من أن تكون منظمة العمل الدولية فعالة على المستوى القطري وأن تقوم بنشاطٍ تحليليٍ قويٍ بشأن العمالة والسياسات الاجتماعية من أجل دعم هيئاتها المكونة في الحصول على التمويل، بما في ذلك في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة تابعة للأمم المتحدة، وعلى المستوى الدولي في نشر التمويل من أجل برامج التنمية.[١٤]

الإجراءات متعددة الأطراف

٢٧. إنّ الخبرة المكتسبة من أزمة كوفيد-١٩ بما خلّفته من تكلفة بشرية مروّعة ومتطلبات انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج منها، قد بيّنت بما لا يقبل الشك أن تقوية الإجراءات متعددة الأطراف أمر حاسم ولا مفر منه، إذ: لم يسبق أن كانت الحاجة إلى الاستجابات العالمية إلى التحديات العالمية أكثر وضوحاً ولا أوسع إدراكاً مما هي عليه اليوم. وهذا سياقٌ واعد وتمكيني بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية من أجل تسخير تعاون الجهات الفاعلة الأخرى، كما يدعو إلى ذلك النداء العالمي، بغية دعم أهدافها.

٢٨. وقد تحددت الأهداف المشتركة للنظام متعدد الأطراف منذ عام ٢٠١٥ في برنامج عام ٢٠٣٠، وهي تعكس العديد من أهداف برنامج العمل اللائق وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية والنداء العالمي. وتنبثق حتمية الاتساق والغايات المشتركة بين الكيانات ضمن المنظومة من المسؤوليات الدستورية لكل منها، وتكتسب أهمية من البرامج والخطة التي انضمت إليها معاً، وقد زادت أزمة كوفيد-١٩ بصورة غير مسبوقة من هذه الحتمية. وهذا يعني أن الحجة الداعية إلى زيادة وتضافر العمل متعدد الأطراف قد باتت راسخة، ويكمن التحدي الآن في طريقة تنفيذ هذا العمل.

٢٩. ويضع الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره الأخير المعنون *جدول أعمالنا المشترك*، العديد من المسائل التي حددها النداء العالمي في صميم البرنامج السياسي الدولي، داعياً إلى تجديد التضامن العالمي والعقد الاجتماعي المتجدد والتضامن مع الأجيال الشابة وحماية المشاعات العالمية وانتاج السلع العامة العالمية. وهو يدعو علاوة

---

[١٣] انظر:
UN, Secretary-General's Policy Brief: Investing in Jobs and Social Protection for Poverty Eradication and a Sustainable Recovery, 28 September 2021.

[١٤] النداء العالمي، الفقرات ١٣(أ) و١٤(أ) و١٤(ز).

على ذلك، إلى تعددية تكون أكثر ترابطاً وأكثر شمولية وأكثر فعالية؛ إذ يقول: "تعددية أكثر ترابطاً تجمع القدرات المؤسسية الحالية وتتغلب على التجزئة كي تكفل عمل الجميع يداً واحدةً نحو تحقيق هدف مشترك".

٣٠. وقد سعت منظمة العمل الدولية إلى العمل على تحقيق هذه التطلعات منذ عهد طويل من الزمن. وقد أوضحت على نحو منتظم العلاقة بين نتائجها السياسية المتفق عليها وغايات أهداف التنمية المستدامة المعنية، وطوّرت على نحو استباقي شراكات على جميع مستويات المنظومة. ولا يخفى على مجلس الإدارة أنه عقد في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١)، مناقشة مستفيضة بشأن تحسين التعاون متعدد الأطراف سعياً نحو تحقيق ولاية منظمة العمل الدولية.[١٥] وفي إطار المتابعة، يعمل المكتب على بناء الشراكات أو تعزيز الشراكات القائمة، بما في ذلك في المجالات التالية:

- السياسات الاقتصادية من أجل عمالة كاملة ومنتجة؛
- الحماية الاجتماعية؛
- معايير العمل الدولية؛
- الانتقال العادل والعمل المناخي من أجل الوظائف؛
- المبادلات التجارية ومستويات المعيشة؛
- المهارات والتعلّم المتواصل؛
- تنسيق الإحصاءات من أجل تعزيز اتساق السياسات؛
- الشراكات الإقليمية والتعاون مع الفرق الحكومية الدولية بشأن العمالة والمسائل الاجتماعية.

٣١. وما طلب النداء العالمي من منظمة العمل الدولية أن تؤدي دور الريادة في النظام الدولي وأن تعزز الدعم الذي تقدمه المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى، سوى إشارة إلى الحاجة إلى تكثيف جهودها، لا سيما في المجالات التي جعلت منها أزمة كوفيد-١٩ أولويات فورية وملحّة للغاية.

٣٢. وفي هذا الصدد، تبرز الأهمية الكبيرة للحماية الاجتماعية. وقد رفعت الأزمة مستوى الوعي العام والسياسي بشأن أهمية الحماية الاجتماعية بصفتها استجابة من استجابات الخط الأمامي التي لا غنى عنها واستجابة وقائية للصحة العامة وكذلك بصفتها تدبيراً يرمي إلى تحقيق استقرار مداخيل الأسر المعيشية والاستجابة إلى الأزمات. ويقترح المكتب في إطار المساهمة في تحقيق أهداف الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الحماية الاجتماعية الشاملة، ٢٠٣٠)، الاستمرار في تطوير أدواته التحليلية من أجل حساب تكلفة أرضيات الحماية الاجتماعية وتقدير فجوات التمويل ورسم معالم الاستراتيجيات القطرية من أجل رتقها. ويمكن من أجل تحقيق تلك الغاية، أن يعدّ عدداً محدداً من سيناريوهات التمويل المتكامل الخاصة بكل بلد بهدف توضيح جدوى التحسينات الرئيسية في أرضيات الحماية الاجتماعية في البلدان النامية.[١٦] وبالإضافة إلى تعاون المكتب مع الجهات الفاعلة الكبرى الأخرى في شراكة الحماية الاجتماعية الشاملة ٢٠٣٠، مثل البنك الدولي، يمكنه أن يسعى إلى إرساء تعاونٍ أكثر رسمية ومنهجية وفعالية مع صندوق النقد الدولي كي يعززا معاً تمويلاً كافياً ومستداماً وسليماً لنظم الحماية الاجتماعية.[١٧] والعضوية الثلاثية لمنظمة العمل الدولية حاسمة في تحديد هذا الإطار. ويمكن تحديد عدد من البلدان الرائدة التي تستطيع المؤسستان أن تعملا فيها بتعاون منتظم عن طريق التبادلات المنتظمة والمشاركة في المناقشات السياسية مع النظراء الوطنيين، بما في ذلك توفير التوصيات المشتركة.

٣٣. وستوسع منظمة العمل الدولية نطاق مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف، في إطار متابعة الدورة ٢٦ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي تنعقد بموازاة الدورة ٣٤٣ لمجلس الإدارة، من أجل دعم انتعاش شامل وأخضر وغني بالوظائف، تمشياً مع الانتقال العادل نحو اقتصادات مستدامة بيئياً وتشمل الجميع. ويمكن للمنظمة أن ترتقي بعملها بالسعي نحو ضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الوطني والعالمي، مما يوسع نطاق عضويتها ليشمل عدداً أكبر من الوكالات الدولية والدول الأعضاء

---

[١٥] الوثيقة GB.341/INS/8.

[١٦] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(أ) و١٤(ز).

[١٧] النداء العالمي، الفقرتان ١٣(ج) و١٤(ج).

في جميع الأقاليم. وستواصل منظمة العمل الدولية بناء مبادرات وبرامج مشتركة مع الشركاء العالميين الآخرين، بما في ذلك عن طريق الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر.

٣٤. وهناك مجال آخر يستدعي اهتماماً خاصاً يتعلق ببناء الدعم لمعايير العمل الدولية ضمن النظام متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تعدّ مصارف التنمية متعددة الأطراف جهات فاعلة رئيسية، نظراً إلى دورها في الاستجابة إلى أزمة كوفيد-١٩ وإلى توسيع النطاق اللازم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة عامة. وبهدف ضمان أن تولي السياسات الوطنية والتعاون الإنمائي الأولوية إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، يمكن أن يواصل المكتب التعاون مع مجموعة البنك الدولي والمصارف الإقليمية متعددة الأطراف بشأن تطوير ضماناتها الاجتماعية ومساعدتها في مسائل العمل التي تنجم عند تطبيق هذه الضمانات.[١٨]

٣٥. وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية ومستويات المعيشة، يستكشف المكتب إرساء روابط بين سياسات التجارة الدولية والسياسات المحلية لدى البلدان والاستثمارات التي تمكّن من توفير العمل اللائق. ويتضمن ذلك مراعاة الجوانب العملية للسعي نحو تكامل التجارة والاستثمار الدوليين وتعزيز الاستثمار في فرص استخدام الناس ومهاراتهم وانتقالاتهم وحماية العمال والحماية الاجتماعية. ومنظمة التجارة العالمية جهة فاعلة بالغة الأهمية في هذا المجال، ويمكن أن تضع المنظمتان برنامجاً بحثياً مشتركاً من أجل دعم الحوار والإرشاد السياسي.[١٩]

٣٦. بالإضافة إلى المجالات المذكورة أعلاه، سيواصل المكتب تعزيز دوره في مجموعة العشرين ومجموعة السبعة وفي مجموعة بريكس (التي تضم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) والمجموعات الإقليمية والإقليمية الفرعية الأخرى، من أجل تعزيز النداء العالمي ودعم عملية الحوار السياسي بشأن النهج المتمحور حول الإنسان بين أعضائها وحشد الموارد من أجل تنفيذه.

طرائق تنظيم المنتدى السياسي متعدد الأطراف

٣٧. يطلب النداء العالمي من منظمة العمل الدولية، في الفقرة الأخيرة منه، العمل مع سائر المؤسسات متعددة الأطراف من أجل تنظيم منتدى سياسي مهم، يحدد طرائقه مجلس الإدارة. ويكون هدفه حشد استجابة عالمية وقوية ومتسقة لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات انتعاش متمحور حول الإنسان، بما في ذلك من خلال المبادرات المشتركة والترتيبات المؤسسية المعززة بين المنظمات الدولية والإقليمية.[٢٠]

٣٨. وتتمثل الأهمية الكبيرة للمنتدى في أنه يكمّل نطاق تنفيذ برنامج أنشطة منظمة العمل الدولية والتدخلات والشراكات على المستويين الوطني والإقليمي مع فرادى المنظمات الشقيقة – عن طريق توفير فرصة النظر في مبادرات جماعية متعددة الأطراف، وبالتالي يتحقق الطلب الموجه إلى منظمة العمل الدولية بأن تضطلع بدور الريادة في النظام الدولي، وكذلك مع الهيئات المكونة في ضمان إجراء متابعة شاملة للنداء العالمي.

٣٩. وعند النظر في الطرائق المناسبة من أجل تنظيم المنتدى، سيسترشد مجلس الإدارة بالأهداف المحددة المتمثلة في حشد "استجابة عالمية وقوية ومتسقة" من أجل دعم استراتيجيات الانتعاش الوطنية، وتعزيز "مبادرات مشتركة" و"تحسين الاتفاقات المؤسسية". ومن هذا المنظار، من المقترح اتخاذ الترتيبات التالية:

(أ) **التاريخ**: يُعقد المنتدى في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٢.

(ب) **النسق**: يُعقد المنتدى وفق نسق هجين وتنظّم الجلسات بحيث تسمح بمشاركة فعالة من جميع المناطق الزمنية.

(ج) **المشاركة**: تُبذل قصارى الجهود من أجل تأمين مشاركة على مستوى القيادات العليا من جميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. ويكون المنتدى مفتوحاً أمام الهيئات المكونة الثلاثية من جميع الدول الأعضاء، وتُحدد المداخلات بتشاور وثيق وباتساق مع الممارسة المتبعة، مما يسمح لممثلي كل مجموعة بإدلاء بياناتهم. وفي حال كان الحضور الفعلي ممكناً ويعتبر مفيداً، فسيكون هذا الأمر أيضاً موضوع مشاورات مشابهة.

---

[١٨] النداء العالمي، الفقرة ١٤(ب).

[١٩] النداء العالمي، الفقرة ١٤(د).

[٢٠] النداء العالمي، الفقرة ١٥.

(د) **البرنامج**: ينبغي أن يتيح برنامج المنتدى الفرصة أمام قادة المنظمات المدعوة من أجل تقديم عروض قيّمة تركّز تحديداً على الأهداف الواردة في النداء العالمي. وتقدم المجموعات المختلفة عروضها المبدئية وتتجاوب مع تلك التي يقدمها القادة المدعوون وتشارك حسب مقتضى الحال، في مناقشات تفاعلية معهم. ويمكن للمنتدى من ثمّ، أن يعقد مناقشات بشأن عدد من المسائل المواضيعية المحددة في النداء العالمي والتي يعتبرها مجلس الإدارة أساسية من أجل ظروف الانتعاش الحالية. وسوف تخصص جلسة أخيرة من أجل مناقشة الخطوات المقبلة وإجراءات المتابعة.

(ه) **النتائج**: سوف يشجع جميع قادة المنظمات المدعوين على أن يقدموا إلى المنتدى مقترحات أو التزامات ملموسة بشأن العمل المشترك وترتيبات مؤسسية محسنة. وقد يرغب المنتدى في التجاوب معها والنظر في خيارات إضافية للتعاون من أجل تعزيز انتعاش متمحور حول الإنسان.

(و) **المتابعة**: سوف يتلقى مجلس الإدارة تقريراً عن أعمال المنتدى بهدف تحديد الإجراءات المناسبة فيما يخص المقترحات المنبثقة عنه.

(ز) **الانعكاسات المالية**: تُموّل تكاليف المنتدى في المقام الأول من الإدخارات التي قد تنشا في إطار الجزء الأول من ميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، أو إن تعذّر ذلك، عن طريق استخدام الاعتماد المخصص في باب المصروفات الطارئة في الجزء الثاني.

◄ مشروع القرار

٤٠. طلب مجلس الإدارة من المدير العام أن ينفذ إجراءات المتابعة المفصلة في الوثيقة GB.343/INS/3/2 آخذاً في كامل الاعتبار وجهات النظر المعرب عنها أثناء مناقشتها.